

الاثنين ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١١

للنشر الفوري

تصريح المدير العام لمنظمة العمل الدولية بشأن البحرين

أدان المدير العام لمنظمة العمل الدولية الدعوة العامة الصادرة عن اللجنة المشتركة للشركات الكبرى في البحرين التي تطالب فيها باستقالة الأعضاء الخمسة عشر في اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين فوراً أو التعرض إلى مقاضاة جنائية ومدنية.

ويُعد التهديد بالجوء إلى المقاضاة الجنائية والمدنية الصادر عن منشآت تمتلكها الحكومة كليا أو جزئياً عملاً من أعمال الترهيب يزيد من إبعاد البحرين عن مجرى احترام حقوق نقابات العمال التي كانت البحرين قد عكفت عليها منذ سنة ٢٠٠٢ والتي حظيت من أجلها باعتراف وإشادة شاملين من منظمة العمل الدولية في الماضي.

وقد اضطلعت منظمة العمل الدولية في الأشهر الأخيرة بجهود مكثفة من أجل تشجيع العودة إلى الحوار الاجتماعي في البحرين وضمان سلامة وحماية الزعماء النقابيين وتشجيع إعادة تعيين ما يصل إلى ٢٠٠٠ عامل من العمال المفصولين. بيد أنه وعلى الرغم من التوصية المعلنة من قبل لجنة حكومية لصالح إعادة تعيين ٥٧١ عاملاً، فإن هؤلاء العمال لم يعودوا بعد إلى وظائفهم. على أمل أن يحدث ذلك في أقرب الآجال ويستمر بإعادة تعيين العمال المفصولين كافة.

وقد ندد المدير العام بشدة بهذا التهديد القائم على التنازع الذي أطلقته الشركات الكبرى. كما حثت الحكومة على السعي إلى سحب هذا التهديد فوراً وعمل كل ما في وسعها من أجل إعادة جميع الأطراف حول طاولة الحوار الاجتماعي تماشياً مع الإعلان الإيجابي للغاية الصادر بتاريخ ٣١ أيار/مايو عن صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، الذي بعث الكثير من الأمل داخل البحرين وخارجها على حد سواء.

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

فرح دخل الله، مسؤولة الاعلام الاقليمي، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية

هاتف: ٩٦١-١-٧٥٢٤٠٠ (مقسم ١١٧) / جوال: ٩٦١-٧١-٥٠٥٩٥٨ dakhlallah@ilo.org